وزارة المالية والاقتصاد الوطني
Ministry of Finance
and National Economy

التقرير الاقتصادي الفصلي
لمملكة البحرين
الربع الثاني 2019

رؤية البحرين 2030
BAHRAIN

صدر في أكتوبر ٢٠١٩

نبذة عامة

نمو مستمر

سجل الأداء الاقتصادي الفصلي لمملكة البحرين نموًا[1] إيجابيًا خلال الربع الثاني من العام 2019[2] عاكسًا مدى قوة الاقتصاد الوطني مدعومًا بنمو وتنوع القطاع غير النفطي بالتوازي مع تنفيذ مبادرات برنامج التوازن المالي. فقد بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الربع الثاني من العام 2019 نسبة 0.8% مقارنة بنفس الربع من العام 2018. حيث نما القطاع غير النفطي بنسبة 1.2%، بينما شهد القطاع النفطي تراجعاً بنسبة 0.8%.

- **خلال الربع الثاني من عام 2019، بلغ النمو الحقيقي لاقتصاد مملكة البحرين 0.8٪.** وبلغ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 3.24 مليار دينار بحريني، متخطيًا بذلك الناتج الإجمالي الفصلي المسجل في الفصول السابقة. كما نما الاقتصاد بنسبة 3.4% مقارنة بالربع الأول من عام 2019. وساهم نمو القطاع غير النفطي في زيادة وتيرة نمو الاقتصاد، حيث سجل القطاع نسبة نمو بلغت 1.2٪ مقارنة بنفس الفترة من العام 2018 فيما تراجع نمو القطاع النفطي بنسبة 0.8% وهو ما يتماشى مع الوضع الحالي لأسواق النفط العالمية.

- **استمرار النمو الإيجابي للقطاع غير النفطي.** حافظ قطاع الفنادق والمطاعم على نموه المتسارع خلال العام 2019، حيث بلغت نسبة النمو 8.7% خلال الربع الثاني من عام 2019 مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. كما شملت قائمة القطاعات الأكثر نموًا قطاع البناء والتشييد، وقطاع المواصلات والاتصالات، وقطاع المشروعات المالية بنسب نمو بلغت 4.0% و3.4% و2.6%، على التوالي. من جهة أخرى، تراجع نمو قطاع الصناعات التحويلية بنسبة 0.5% ونمو قطاع الخدمات الحكومية بنسبة 2.2% خلال الربع الثاني من العام. ومن ناحية مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي فأتى قطاع المشروعات المالية في الصدارة مساهمًا بنسبة 16.4% في الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثاني يليه قطاع الصناعات التحويلية بنسبة 14.1% وقطاع الخدمات الحكومية بنسبة 13.3%.

- **دفع عجلة النمو من خلال الاستمرار في تنفيذ مشاريع البنية التحتية.** وتضمنت آخر مستجدات المشاريع خلال الربع الثاني من عام 2019 التشغيل التدريجي لخط الصهر السادس بشركة ألبا والوصول إلى الطاقة الإنتاجية الكاملة، واستكمال الإجراءات المالية المتعلقة بمشروع توسعة محطة "الدور 2"، واستكمال 25% من مشروع تحديث مصفاة شركة نفط البحرين (بابكو).

- **بوادر إيجابية لتحسن الأوضاع الاقتصادية الإقليمية.** على الرغم من التزام الدول الأعضاء التابعة لمنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) وحلفاؤها بمعدلات إنتاج نفط منخفضة، إلا أن انتعاش القطاعات غير النفطية يبشر باستمرار النتائج الإيجابية لنمو اقتصاد تلك الدول.

المحتويات

نبذة عامة 2
العوامل الخارجية 4
اقتصاد مملكة البحرين 5

[1] جميع الإشارات إلى النمو في هذا التقرير تشير إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، أي بالأسعار الثابتة
[2] بيانات الربع الثاني من العام 2019 تقديرية

التوقعات الاقتصادية لمملكة البحرين

	2017	تقدير 2018	توقعات 2019	توقعات 2020
نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (%)	%4.1	%2.2	%2.1	%2.7
القطاع غير النفطي	%5.2	%3.0	%2.3	%3.1
القطاع النفطي	%0.7-	%1.3-	%1.4	%0.5
نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (%)	%10.2	%6.5	%3.1	%5
التضخم حسب مؤشر أسعار المستهلك (%)	%1.4	%2.1	%1	%2.5
الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	%4.5-	%5.8-	%3.2-	%2.0-
نسبة العجز من إجمالي الناتج المحلي (%)	%10.0-	%6.2-	%4.7-	%3.9-
خام النفط (دولار أمريكي للبرميل)	54.1	71.3	63.4	62.0

المصدر: تقديرات وزارة المالية والاقتصاد الوطني

العوامل الخارجية

الاقتصاد العالمي

سجلت العديد من الدول المتقدمة تراجعًا في أداء اقتصادها خلال الأشهر الماضية. كما خفض صندوق النقد الدولي (IMF) في شهر يوليو الماضي توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي للعام 2019، حيث يتوقع الصندوق نموًا نسبته 3.2% في عام 2019، متراجعا بنسبة 0.1% عن توقعاته المنشورة في شهر أبريل الماضي، كما يتوقع نموًا أسرع في العام 2020 بنسبة 3.5%. أما فيما يخص الأداء الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية، فقد سجل نموًا بلغ 2.0% خلال الربع الثاني من عام 2019 مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، إلا أن ذلك يمثل تراجعًا عن معدل نمو الربع الأول الذي بلغ 3.1% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. كما سجل النمو الاقتصادي لجمهورية الصين الشعبية 6.2% خلال الربع الثاني من العام الجاري، وهي ما تمثل أقل نسبة نمو خلال العقدين الماضيين. والوضع مماثل في جمهورية الهند التي انخفضت نسبة نمو اقتصادها إلى 5% خلال النصف الأول من عام 2019. كما تشهد أغلب الدول الأوروبية ركودًا اقتصاديًا مرتبطًا بشكل نسبي بالأوضاع السياسية في ظل الصعوبات التي تواجهها بريطانيا وأوروبا حول اتفاقية "بريكست" من جهة، والتوترات التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى، حيث أدت سياسة رفع التعرفة الجمركية الأخيرة في شهر أغسطس 2019 إلى عدم استقرار سعر عملة الدولتين.

وفي ظل الأوضاع الاقتصادية الحالية، تبنت العديد من الدول سياسات مالية تهدف إلى تحفيز الاقتصاد. حيث خفض المجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي أسعار الفائدة بـ 25 نقطة مئوية في نهاية شهر يوليو الماضي، تبعه انخفاض آخر في شهر سبتمبر بنسبة 25 نقطة مئوية أخرى لدعم الأسواق المالية وأسواق السلع.

كما شهدت الأشهر الأخيرة تقلب أسعار النفط وانخفاضها متأثرة بتراجع توقعات الطلب. حيث التزمت الدول الأعضاء التابعة لمنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) وحلفاؤها بمستويات انتاج نفط منخفضة، في حين استمرت الولايات المتحدة الأمريكية في رفع انتاجها الذي وصل إلى 12.5 مليون برميل في اليوم في شهر أغسطس 2019 مقارنة بـ 11 مليون برميل في اليوم في شهر أغسطس من العام الماضي.

اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي[3]

استمر النمو الاقتصادي الإيجابي لدول مجلس التعاون الخليجي على الرغم من تخفيض معدلات انتاج النفط بحسب ما اتفقت عليه الدول الأعضاء التابعة لمنظمة أوبك وحلفاؤها. حيث أعلنت المملكة العربية السعودية مؤخرًا عن نمو اقتصادها خلال الربع الثاني من العام 2019 بنسبة 0.5% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق حيث سجل القطاع غير النفطي نموًا بنسبة 3%، هو الأعلى منذ العام 2015. وبالنسبة لدول الخليج العربي الأخرى، فخلال الربع الأول من العام 2019 نما اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 3.7%، كما نما اقتصاد في دولة الكويت بنسبة 2.6% مدفوعًا بنمو القطاعات غير النفطية، بينما سجلت سلطنة عمان تراجعًا في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.6%، مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

[3] بحسب المعلومات المتوفرة في وقت صدور هذا التقرير.

المحتويات

نبذة عامة 2
العوامل الخارجية 4
اقتصاد مملكة البحرين 5

المحتويات

نبذة عامة 2

العوامل الخارجية 4

اقتصاد مملكة البحرين 5

اقتصاد مملكة البحرين

النمو الاقتصادي

وفقًا للبيانات الأولية الصادرة عن هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الربع الثاني من عام 2019 نسبة 0.8% مقارنة بالربع الثاني من عام 2018، وبنسبة 3.4% مقارنة بالربع الأول من عام 2019، مما يعكس مدى قوة اقتصاد المملكة في ظل الاستمرار في تنفيذ مبادرات برنامج التوازن المالي.

وجاءت النتائج متماشية مع نمط النمو في الفترة السابقة من ناحية دور القطاع غير النفطي في دفع عجلة النمو. حيث نما القطاع غير النفطي بنسبة 1.2% خلال الربع الثاني من عام 2019 مقارنة بنفس الفترة من العام 2018، وبنسبة 1.8% مقارنة بالربع الأول من عام 2019. ومن جهة أخرى، تراجع نمو القطاع النفطي بنسبة 0.8% خلال الربع الثاني من عام 2019 مقارنة بنفس الفترة من العام 2018 وعلى الرغم من نموه بنسبة 11.1% مقارنة بالربع الأول من عام 2019.

أما بالنسبة لنتائج النصف الأول من العام 2019، بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي 1.7%، حيث نما القطاع غير النفطي بنسبة 1.3% بينما نما القطاع النفطي بنسبة 3.7%.

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)

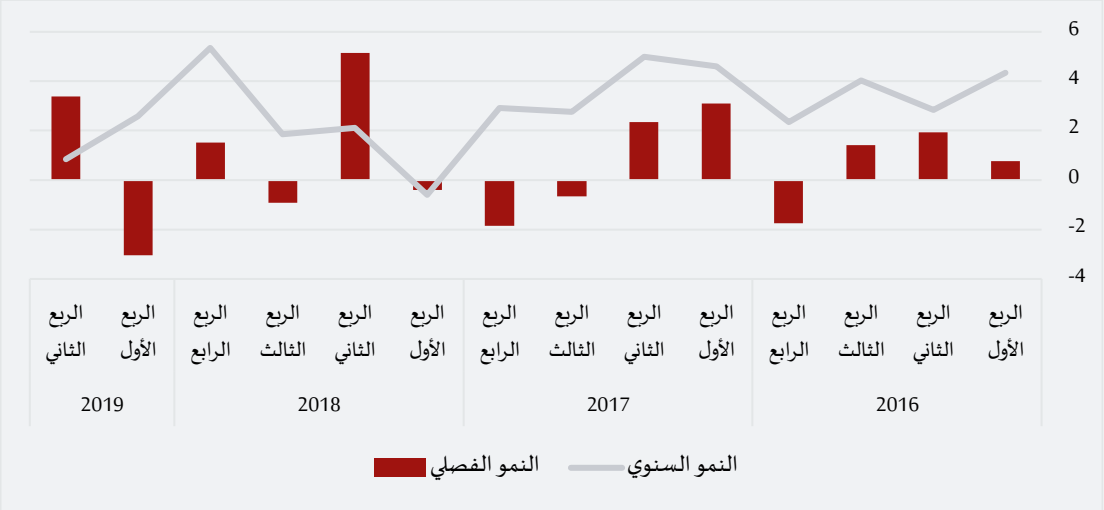

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

القطاع غير النفطي

بلغ نمو القطاعات غير النفطية نسبة 1.2% خلال الربع الثاني من العام 2019 مقارنة بنفس الفترة من العام 2018 متماشيًا بذلك مع نسبة نمو القطاع غير النفطي خلال الربع الأول من عام 2019 والتي بلغت 1.3%. والجدير بالذكر فإن القطاع الخاص[4] سجل نموًا بلغ 1.9% خلال العام مقارنة بنفس الفترة من العام 2018.

وسجل قطاع الفنادق والمطاعم النمو الأسرع بين القطاعات خلال الربع الثاني من العام بنسبة نمو سنوية بلغت 8.7%، وانعكس النمو على عدد من مؤشرات السياحة ومنها عدد المسافرين عن طريق جسر الملك فهد والذي ارتفع من 13.1 مليون مسافر خلال النصف الأول من عام 2018 إلى 14.2 مليون مسافر خلال النصف الأول من عام 2019، بارتفاع قدره 8.1%، بالإضافة إلى نسبة إشغال فنادق الخمس نجوم التي ارتفعت من 48% في النصف الأول من عام 2018 إلى 50% في النصف الأول من عام 2019. كما ارتفع عدد الزوّار الوافدين عن طريق مطار البحرين الدولي بنسبة 4% في الربع الثاني من العام 2019 مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، فيما ارتفعت إجمالي الليالي السياحية وإجمالي إنفاق الزوار بنسبة 10% و16%، على التوالي، خلال نفس الفترة.

وضمت قائمة القطاعات الأكثر نموًا قطاع البناء والتشييد الذي سجل نموًا قويًا بلغت نسبته 4.0%، مستفيدًا من حزمة مشاريع البنية التحتية. تلاه قطاع المواصلات والاتصالات بنسبة نمو قدرها 3.4%، مدفوعًا بالأداء الإيجابي لشركة طيران الخليج التي أعلنت عن زيادة ملحوظة خلال النصف الأول من العام 2019 في عامل إشغال المقاعد بلغ 77.4% وعدد قياسي للمسافرين بلغ 3.2 مليون مسافر مقارنة بنسبة 74.3% لعامل إشغال المقاعد و2.6 مليون مسافر في النصف الأول من العام 2018، ويأتي ذلك مع زيادة عدد الوجهات السياحية والرحلات ونمو أسطول الشركة.

واستمر قطاع المشروعات المالية في نموه، حيث نما القطاع بنسبة 2.6% خلال الربع الثاني من عام 2019 مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، عاكسًا استمرار تحسن المؤشرات النقدية والمصرفية بشكل عام. وبيّنت مؤشرات القطاع المالي التي ينشرها مصرف البحرين المركزي للربع الثاني من عام 2019 ارتفاع عرض النقد بمفهومه الواسع (ن3) بنسبة بلغت 9.2%، وارتفاع الميزانية الموحدة للجهاز المصرفي بنسبة 8.1%. كما ارتفع إجمالي قيمة الودائع من غير المصارف وإجمالي القروض والتسهيلات لمصارف قطاع التجزئة بنسبة 10.2% و7.4%، على التوالي، خلال الربع الثاني من عام 2019 قياسًا بالربع الثاني من العام 2018. بالإضافة إلى ذلك شهدت قيمة العمليات عند نقاط البيع ارتفاعًا ملحوظًا بنسبة 18.5% خلال نفس الفترة. وحققت قطاعات الخدمات الاجتماعية والشخصية والتجارة نسبة نمو سنوية بلغت 1.7% و1.1%، على التوالي.

وشهد عدد من القطاعات تراجع في النمو خلال الربع الثاني من عام 2019 كان أبرزها قطاع الصناعات التحويلية الذي شهد تراجعًا طفيفًا في النمو بلغ 0.5%. ومما لا شك فيه فإن تراجع القطاع هو أمر مؤقت ومن المتوقع أن يتعافى خلال الفترة القادمة مع التشغيل الكلي لخط الصهر السادس لشركة ألبا. كما تراجع نمو قطاع الخدمات الحكومية بنسبة 2.2% خلال الربع الثاني من عام 2019 مقارنة بنفس الفترة من العام السابق. ويعود ذلك التراجع إلى خفض المصروفات التشغيلية الحكومية للسنة المالية 2019. كما شهد قطاع الأنشطة العقارية وخدمات الأعمال تراجعًا بنسبة 4.7% نتيجة التحديات التي يواجهها القطاع من ناحية العرض والطلب وأسعار الخدمات.

[4] القطاع غير النفطي ما عدا قطاع الخدمات الحكومية.

أما بالنسبة لنتائج النصف الأول من العام 2019 مقارنة بالنصف الأول من عام 2018، نما القطاع غير النفطي بنسبة 1.3%. وكانت أسرع القطاعات نموًا هي قطاع الفنادق والمطاعم بنسبة 9.7% وقطاع البناء والتشييد بنسبة 3.4% وقطاع المشروعات المالية بنسبة 3.1%. من جهة أخرى تراجع نمو قطاع الأنشطة العقارية وخدمات الأعمال بنسبة 4.8%، كما تراجع كل من قطاع الصناعات التحويلية وقطاع الخدمات الحكومية بنسبة 1.8% و1.7%، على التوالي.

معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على أساس سنوي حسب القطاع

	2018				2019	
النمو السنوي (%)	سنوياً	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	النصف الأول
النفط الخام والغاز	-1.3%	-1.5%	11.3%	9.2%	-0.8%	3.7%
الصناعات التحويلية	1.9%	1.3%	0.8%	-3.2%	-0.5%	-1.8%
البناء والتشييد	5.6%	5.4%	4.0%	2.9%	4.0%	3.4%
التجارة	0.1%	-0.5%	2.1%	1.3%	1.1%	1.2%
الفنادق والمطاعم	-1.1%	-1.4%	6.1%	10.7%	8.7%	9.7%
المواصلات والاتصالات	4.0%	1.8%	4.1%	-0.4%	3.4%	1.5%
الخدمات الاجتماعية والشخصية	3.0%	3.1%	1.7%	1.3%	1.7%	1.5%
الأنشطة العقارية وخدمات الأعمال	2.8%	2.9%	1.5%	-5%	-4.7%	-4.8%
المشروعات المالية	0.9%	0.8%	2.7%	3.5%	2.6%	3.1%
الخدمات الحكومية	5.0%	6.6%	6.7%	-1.3%	-2.2%	-1.7%
القطاعات الأخرى	8.0%	5.7%	24.2%	18.7%	6.9%	12.7%
إجمالي الناتج المحلي	2.2%	2.2%	5.3%	2.6%	0.8%	1.7%
إجمالي الناتج المحلي غير النفطي	*3.0%*	*3.1%*	*4.1%*	*1.3%*	*1.2%*	*1.3%*

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

وفيما يخص مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي للربع الثاني من عام 2019، فسجل قطاع المشروعات المالية أعلى نسبة مساهمة حيث بلغت 16.4٪، يليه كل من قطاع الصناعات التحويلية بنسبة مساهمة تبلغ 14.1٪ وقطاع الخدمات الحكومية بنسبة مساهمة تبلغ 13.3٪. كما ساهم قطاع المواصلات والاتصالات وقطاع البناء والتشييد بنسب تبلغ 7.4٪ لكل منها.

نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للربع الثاني من عام 2019 (%)

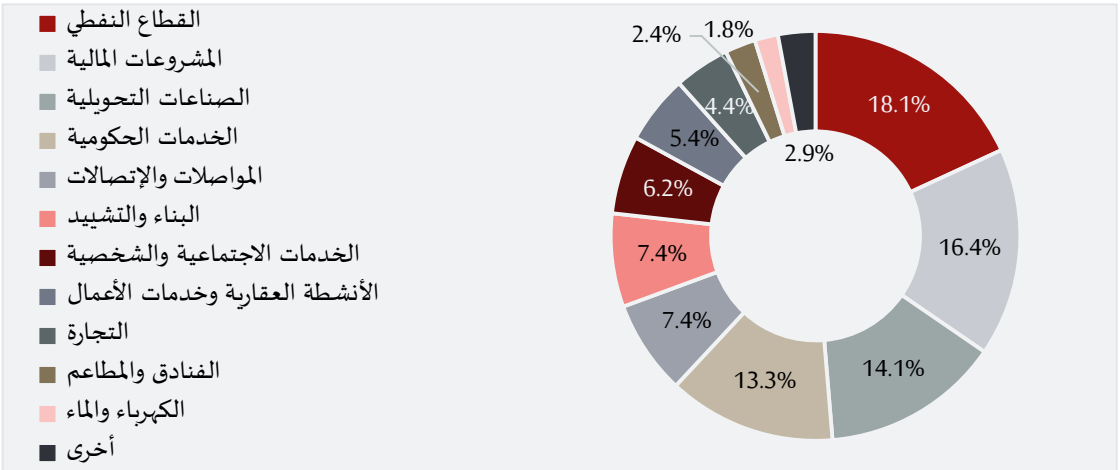

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

القطاع النفطي

انخفض نمو قطاع النفط خلال الربع الثاني من عام 2019 بنسبة طفيفة بلغت 0.8% مقارنة بنفس الفترة من العام 2018. ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى تراجع مبيعات حقل أبو سعفة البحري بنسبة 5.8% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، في حين حافظ حقل البحرين على نسبة انتاج مستقرة. وعلى الرغم من ذلك فإن إجمالي انتاج النفط من الحقلين في الربع الثاني من عام 2019 هي أعلى من نسبة الإنتاج في الربع الأول من نفس العام، بنسبة 7.5%. من جهة أخرى ارتفعت إيرادات بيع الغاز الطبيعي خلال الربع الثاني بنسبة 17.5% مقارنة بالعام السابق، كما ارتفع الاستهلاك المحلي للجازولين بجميع أنواعه بنسبة 1.2%.

وفي شهر يونيو من عام 2019 صدر عن صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر قرار رقم 10 لسنة 2019 بشأن السماح للشركات ذات الرأس مال الأجنبي التملك بنسبة 100% في نشاط استخراج النفط والغاز الطبيعي داخل مملكة البحرين، على أن تكون الشركة الأم الأجنبية قد وقعت أو في المراحل النهائية لتوقيع اتفاقية استكشاف وإنتاج النفط والغاز الطبيعي مع حكومة مملكة البحرين. كما وقعت الشركة القابضة للنفط والغار مذكرة تفاهم مع شركة بيكر هيوز للتعاون في قطاع النفط والغاز بالمملكة، مما سيتيح للشركة القابضة للنفط والغاز رفع مستويات الكفاءة، إلى جانب الإسهام بدعم نمو الاقتصاد. كما تم توقيع مذكرتي تفاهم مع شركة ايني (Eni) الإيطالية في يناير 2019، وشركة توتال الفرنسية في أبريل 2019.

متوسط إنتاج النفط (برميل يومياً)

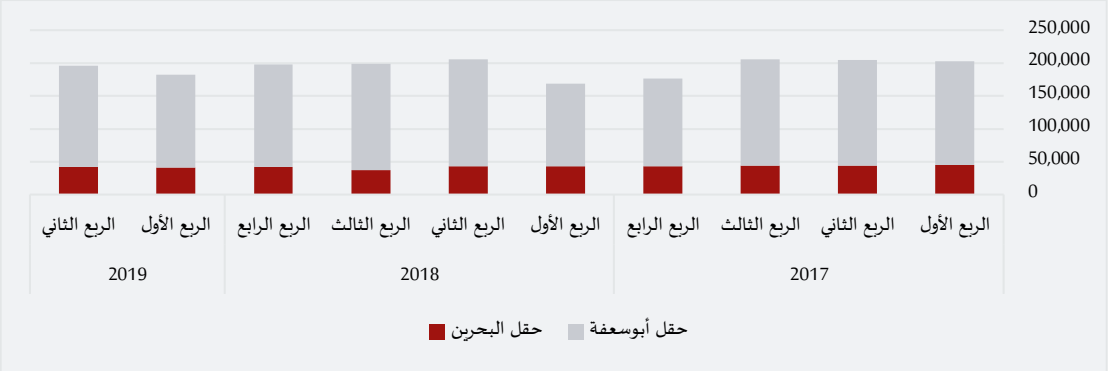

المصدر: الهيئة الوطنية للنفط والغاز

أسعار النفط الخام - برنت (دولار للبرميل)

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية

مشاريع البنية التحتية

شهد الربع الثاني من العام 2019 استمرار نشاط مشاريع البنية التحتية في مملكة البحرين، ومن ضمنها مشروع جسر الملك حمد الذي سيربط بين مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية، ومشروع شبكة السكك الحديدية الخفيفة. وتم تحقيق العديد من الإنجازات في مختلف القطاعات كان أهمها:

- بدء التشغيل التدريجي لخط الصهر السادس بشركة ألبا والوصول إلى الطاقة الإنتاجية الكاملة مع نهاية شهر يوليو 2019.
- تم استكمال 25% من مشروع تحديث مصفاة شركة نفط البحرين بابكو، وهو أضخم مشروع في تاريخ المملكة. ويشمل المشروع على بناء 21 وحدة تشغيلية جديدة ستساهم في رفع إنتاجية المصفاة من 267,000 برميل يوميًا وهي السعة الحالية إلى حوالي 380,000 برميل يوميًا. وتشمل الأعمال التي تم استكمالها 80% من أعمال الهندسة و62% من المشتريات و4% من أعمال التشييد.
- في يونيو 2019، تم استكمال الإجراءات المالية المتعلقة بالمرحلة الثانية من مشروع توسعة محطة "الدور 2" والذي يمثل أضخم مشاريع الطاقة في المملكة، بقيمة إجمالية متوقعة تبلغ 1.5 مليار دينار بحريني ومن المتوقع البدء في عمليات البناء في شهر أكتوبر 2019. ويدير المشروع ائتلاف مكون من شركتيAcwa Power وMitsui. ومن المتوقع أن يتراوح حجم الإنتاج اليومي للمحطة الجديدة حوالي 1500 ميغاوات من الطاقة و50 مليون جالون من الماء المحلى.
- تم طرح مناقصة لبناء مركز معارض جديد في منطقة الصخير، بجانب حلبة البحرين الدولية. وتقدمت ثمانية شركات بعروض لاستكمال المشروع. ومن المتوقع أن يشمل المركز الجديد قاعة للمؤتمرات على مساحة 15,000 متر مربع، و10 صالات للمعارض على مساحة 100,000 متر مربع بالإضافة إلى مدرج يسع لـ 4000 شخص و27 غرفة اجتماعات تسع 50-1,000 شخص.
- بدأ العمل على مشروع تطوير شارع الشيخ زايد العام في شهر أغسطس 2019، ويتوقع أن يتم استكمال المشروع خلال 24 شهر. وتبلغ القيمة الإجمالية المتوقعة للمشروع 24.4 مليون دينار بحريني.
- تبلغ القيمة الإجمالية للمشاريع الحكومية قيد التنفيذ 300 مليون دينار بحريني، تشمل 31 مشروع للطرق بقيمة 138 مليون دينار بحريني، و50 مشروع للصرف الصحي بقيمة 124 مليون دينار بحريني، و23 مشروع بناء بقيمة 35 مليون دينار بحريني. وبلغ إجمالي المناقصات المطروحة خلال النصف الأول من العام الجاري 43 مناقصة عامة بقيمة إجمالية تبلغ 76 مليون دينار بحريني.

التبادل التجاري

بلغت القيمة الإجمالية للصادرات غير النفطية خلال الربع الثاني من عام 2019 حوالي 774.9 مليون دينار بحريني، مسجلة ارتفاع بنسبة 14.8% مقارنة بنفس الفترة من العام 2018. وارتفعت قيمة الصادرات ذات المنشأ المحلي بنسبة 6.1% خلال نفس الفترة لتبلغ 595.3 مليون دينار بحريني. كما ارتفعت قيمة إعادة التصدير بشكل ملحوظ بنسبة 57.2% لتبلغ 179.6 مليون دينار بحريني.

من جهة أخرى بلغ إجمالي قيمة الواردات غير النفطية خلال الربع الثاني من عام 2019 حوالي 1.3 مليار دينار بحريني، مشكله انخفاض بنسبة 10.8% عن نفس الفترة من العام الماضي، بعكس ما حدث في السنوات الأخيرة التي شهدت ارتفاعًا في قيمة الواردات. ويعزو ذلك إلى التغيير في القدرة الشرائية المتوقع في ظل السياسات المالية التي يتم تطبيقها بالإضافة إلى عامل الوقت حيث تم خلال الفترة الماضية إنجاز عدد من المشاريع الرئيسية.

التجارة غير النفطية (مليون دولار أمريكي)

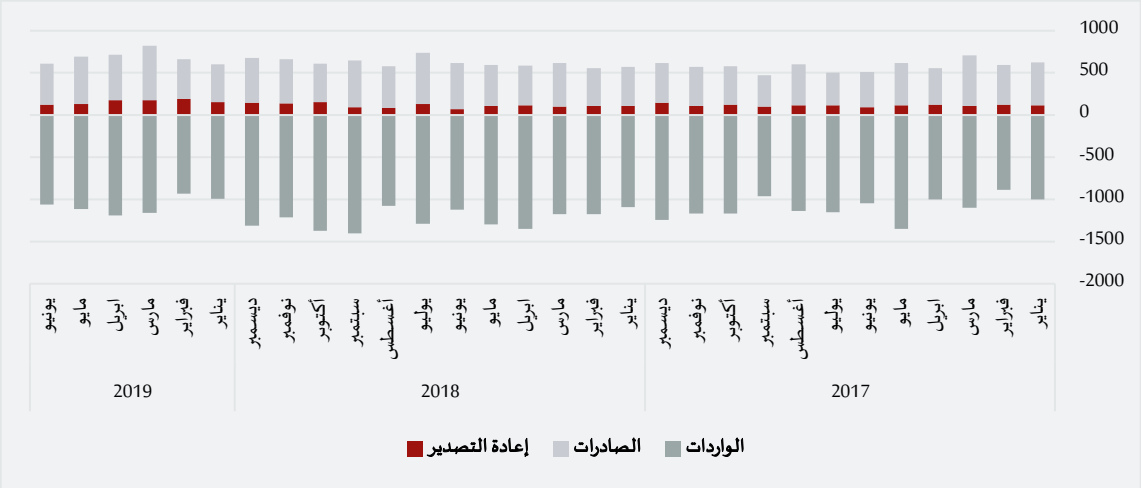

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية (البيانات الأساسية من شؤون الجمارك)

فيما يلي أهم الشركاء التجاريين لمملكة البحرين خلال الربع الثاني من العام 2019:

الصادرات		الواردات	
الدولة	النسبة من إجمالي الصادرات (%)	الدولة	النسبة من إجمالي الواردات (%)
المملكة العربية السعودية	25.2	جمهورية الصين الشعبية	13.5
الإمارات العربية المتحدة	15.1	استراليا	8.3
الولايات المتحدة الأمريكية	11.6	البرازيل	8.2
سلطنة عمان	6.3	الإمارات العربية المتحدة	7.2
جمهورية مصر	5.6	الولايات المتحدة الأمريكية	6.6

معدلات التضخم

استمر تراجع الضغوط على الأسعار في المملكة بالرغم من تطبيق القيمة المضافة مع بداية العام الحالي، وهو ما يتماشى مع الأوضاع في المنطقة. حيث انخفض معدل التضخم خلال شهر يونيو 2019 إلى 0.2% في حين بلغ متوسط معدل التضخم خلال الربع الثاني 0.6%. ويعزو ذلك على الأرجح إلى استيعاب الشركات للقيمة المضافة وتحمل تكلفتها في وقت تشهد فيه مستويات الطلب تراجع في النمو.

وتعكس نسبة التضخم تفاوت متوسط الأسعار لعدد من السلع ضمن المجموعات الرئيسية المشمولة في حساب نسبة التضخم. وتفاوتت نسب تضخم أسعار "مجموعات الغذاء"، حيث انخفضت من2.3% في شهر أبريل 2019 إلى 1% في شهر مايو 2019 وثم إلى -0.5% في شهر يونيو 2019. ولم تشهد الأسواق أي تغيير يذكر في كمية العرض، كما ساهمت قوة الدولار في دعم أسعار المواد الغذائية المستوردة. والجدير بالذكر فإن أغلب المواد الغذائية الرئيسية معفاة من القيمة المضافة.

وكما هو الحال في الدول المجاورة، انخفضت الضغوط على أسعار العقارات والإيجارات مع ارتفاع كمية العرض في الأسواق بينما ارتفعت أسعار السكن الأخرى وتشمل أسعار الماء والكهرباء والصيانة. وسجلت مجموعة السكن الرئيسية نسبة تضخم بلغت 4.1% في شهر يونيو 2019.

وسجلت مجموعات "الترفيه والثقافة" و"الأثاث والأجهزة" و"اللباس والأحذية" أكبر انخفاض في الأسعار في شهر يونيو 2019 بنسب -10.4% و-3.2% و-2.8%، على التوالي، مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.

تضخم أسعار المستهلك على أساس سنوي (%)

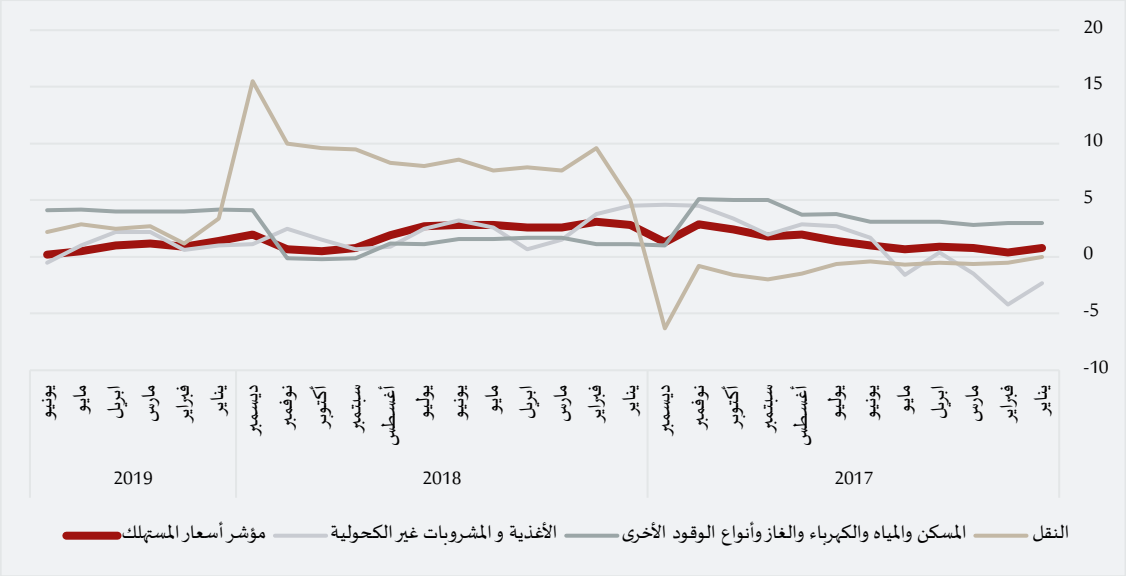

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

معدلات الإقراض والودائع

استمر نمو إجمالي القروض والتسهيلات المقدمة لغير البنوك، حيث فاقت نسب النمو المسجلة خلال العام 2019 متوسط المعدلات الإقليمية والنسب المحلية المسجلة سابقًا. حيث أظهرت البيانات الصادرة عن مصرف البحرين المركزي ارتفاع قيمة إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية القائمة المقدمة من قبل مصارف قطاع التجزئة الى 9.9 مليار دينار بحريني في نهاية شهر يونيو من العام 2019، بارتفاع قدره 7.4% عن شهر يونيو من العام 2018. حيث شكلت القروض والتسهيلات القائمة المقدمة لمؤسسات قطاع الأعمال نسبة 53% منها بقيمة إجمالية بلغت 5.2 مليار دينار بحريني مع نهاية شهر يونيو 2019، مرتفعة بنسبة 6.7% عن مستوياتها في نفس الفترة من العام 2018. كما ارتفعت قيمة القروض المقدمة إلى قطاع الصناعة بنسبة 32% وإلى قطاع النقل والاتصالات بنسبة 21%، في حين انخفضت قيمة القروض المقدمة إلى قطاع الفنادق والمطاعم والتجارة خلال الأشهر الأخيرة الماضية.

أما بالنسبة إلى القروض المقدمة إلى الأفراد فقد ارتفعت بنسبة 9.4% خلال العام بقيمة إجمالية بلغت 4.3 مليار دينار بحريني في شهر يونيو 2019. فيما استمرت القروض المقدمة إلى الحكومة في الانخفاض حيث بلغت قيمتها الإجمالية 342.2 مليون دينار بحريني مع نهاية شهر يونيو 2019، منخفضة بنسبة 4.3% مقارنة بالعام الماضي.

النمو السنوي في الائتمان الصادر عن بنوك التجزئة (مليون دينار بحريني)

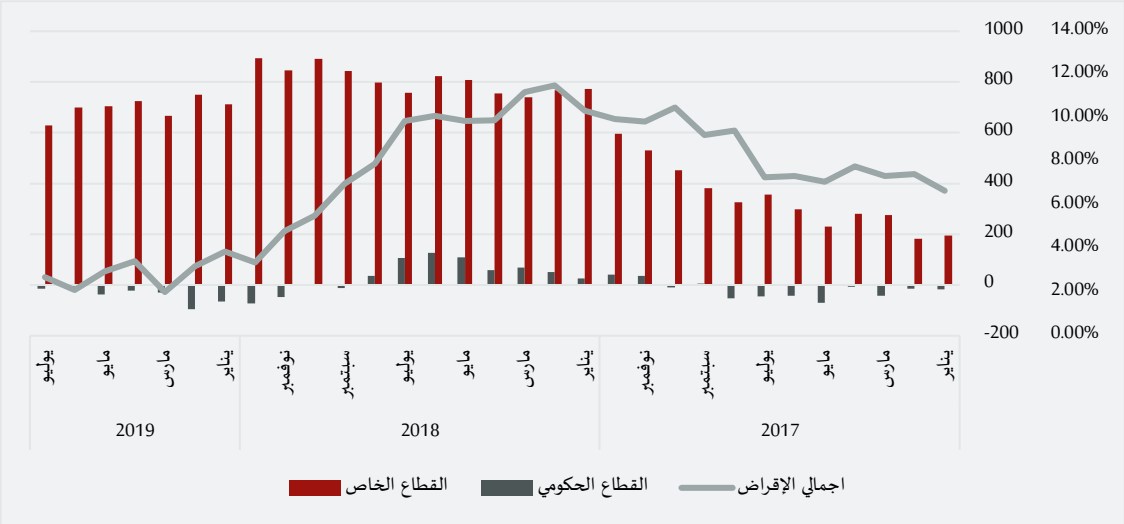

المصدر: مصرف البحرين المركزي

كما بلغ إجمالي قيمة الودائع في بنوك التجزئة في شهر يونيو 2019 حوالي 17.5 مليار دينار بحريني بانخفاض قدره 0.5% عن العام الماضي. وفي حين انخفضت قيمة الودائع بالعملات الأجنبية بنسبة 8.6%، وارتفعت قيمة الودائع بالدينار البحريني بنسبة 6.8% في شهر يونيو 2019 مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي حيث بلغت 9.9 مليار دينار بحريني.

الودائع لغير البنوك (مليون دينار بحريني)

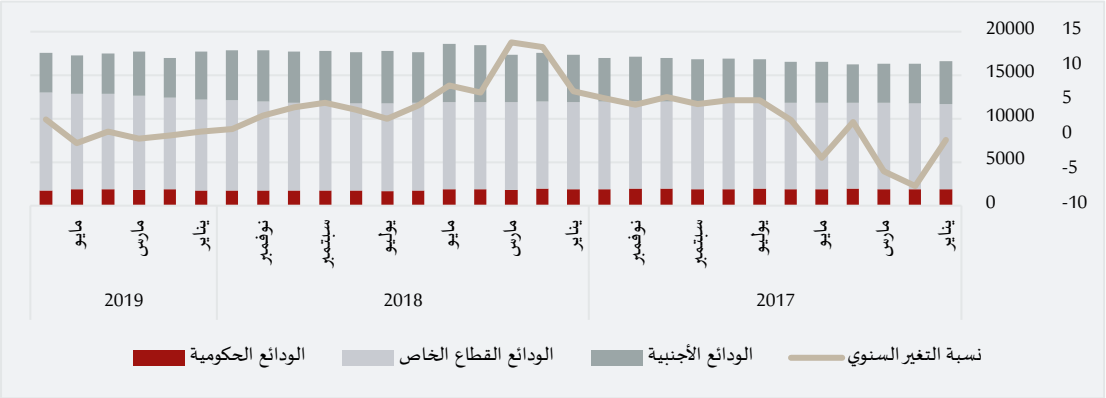

المصدر: مصرف البحرين المركزي

على الرغم من التفاوت بين نسب نمو الودائع والقروض، إلا أن نسبة السيولة المحلية حافظت على استقرارها ومستواها الإيجابي. فقد بلغت قيمة عرض النقد ن3 حوالي 13.5 مليار دينار بحريني في نهاية شهر يونيو 2019 مقارنة بحوالي 12.4 مليار دينار بحريني مع نهاية شهر يونيو 2018، أي بزيادة قدرها 9.2% خلال العام.

وتماشيًا مع قرار المجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في نهاية شهر يوليو 2019، قرر مصرف البحرين المركزي خفض سعر الفائدة الأساسي على ودائع الأسبوع الواحد بواقع 25 نقطة، من 2.75% إلى 2.50%. كما تم خفض سعر الفائدة على ودائع الليلة الواحدة من 2.50% إلى 2.25%، وسعر الفائدة على ودائع الشهر الواحد من 3.10% إلى 2.85%. هذا بالإضافة إلى تغيير سعر الفائدة الذي يفرضه المصرف المركزي على مصارف قطاع التجزئة مقابل تسهيلات الإقراض من 4.50% إلى 4.25%.

وانخفض متوسط سعر الفائدة على القروض المقدمة من قبل بنوك التجزئة للشركات من 6.8% - حين بلغ ذروته في شهر أبريل 2019- إلى 5.1% في شهر يونيو 2019. وبالنسبة لأسعار الفائدة على القروض الشخصية فشهدت تغير طفيف فقط خلال الربع الثاني حيث انخفضت نسبة الفائدة من 5.3% في شهر أبريل 2019 إلى 5.1% في شهر يونيو 2019.

متوسط سعر الفائدة للتسهيلات الائتمانية (بنوك التجزئة التقليدية)

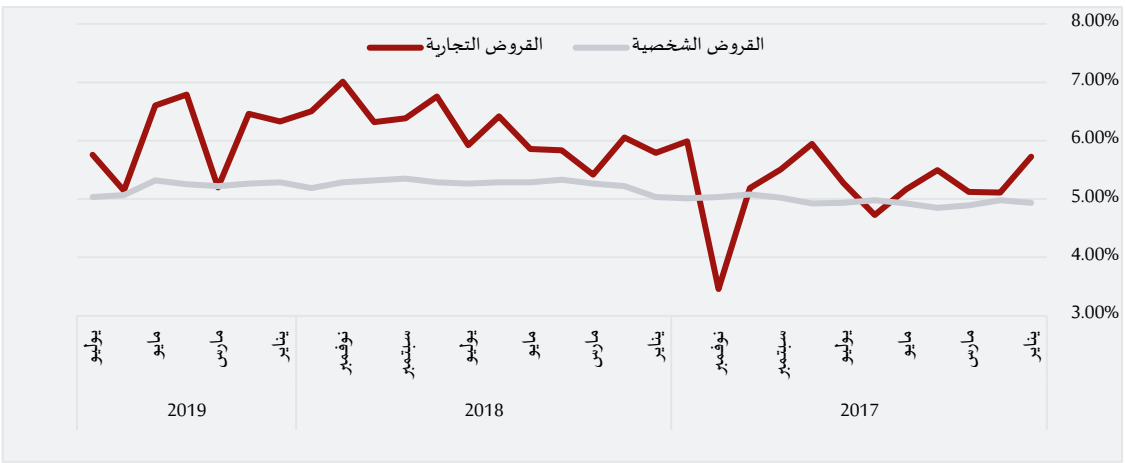

المصدر: مصرف البحرين المركزي

بورصة البحرين

شهدت بورصة البحرين أداءً جيداً في النصف الأول من العام 2019. حيث ارتفع مؤشر البحرين العام (BAX) بنسبة 12.2٪ في شهر يونيو من العام 2019 مقارنة بشهر يونيو 2018، وبنسبة 5.7% خلال النصف الأول من عام 2019. من جهة أخرى انخفض مؤشر البحرين الإسلامي بنسبة 20.9% بين شهري يونيو 2018 ويونيو 2019 وبنسبة 8.9% خلال النصف الأول من العام 2019.

وبلغت القيمة السوقية للبورصة 9.2 مليار دينار بحريني في نهاية شهر يونيو 2019 ممثلة بذلك زيادة سنوية بنسبة 14.7٪.

مؤشر البحرين العام ومؤشر البحرين الإسلامي

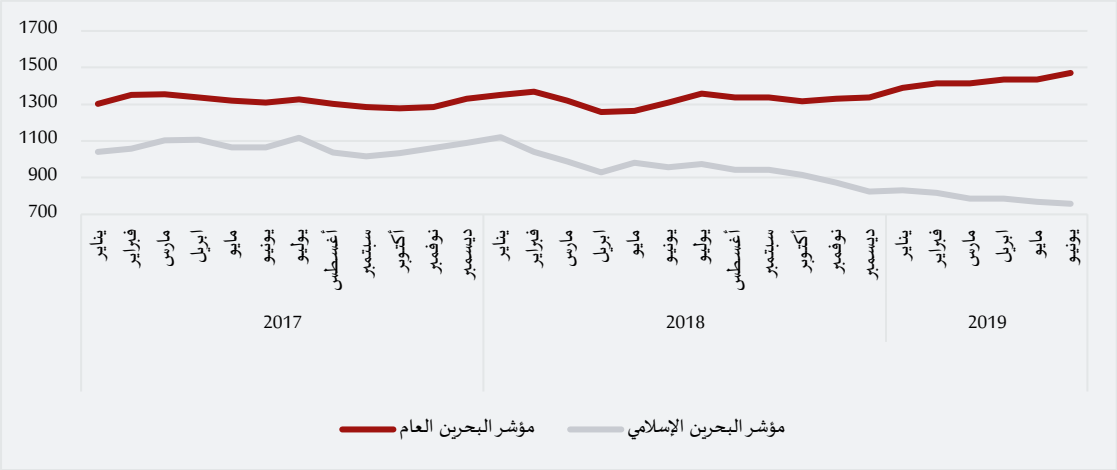

المصدر: بورصة البحرين

وشهدت الأشهر الماضية نقلة نوعية في تطور قطاع الخدمات المصرفية في المملكة من ناحية الابتكارات التكنولوجية والرقمية، كان أهمها حصول منصة رين (Rain)، والتي أنشئت في عام 2016، على ترخيص "وحدة الأصول المشفرة" (CRA) من مصرف البحرين المركزي في شهر أغسطس 2019. وتكون بذلك أول منصة مرخصة لتداول العملات المشفرة في الشرق الأوسط. وأعلنت المنصة عن اتمامها جولتها الاستثمارية الأولى والتي تكللت بالحصول على مبلغ قدره 2.5 مليون دولار أمريكي من عدة مستثمرين أهمهم منصة BitMEX (وهي أكبر بورصة للعملات المشفرة بالعقود الآجلة على مستوى العالم) و Blockwater - صندوق العملات المشفرة في دولة الكويت.

كما أصدر مصرف البحرين المركزي في شهر أغسطس 2019 التوجيهات النهائية الخاصة بوسطاء التأمين عبر المنصات الإلكترونية كخطوة أولى نحو تطوير تكنولوجيا التأمين "Insure-Tech"، وهو تحول تقوده التكنولوجيا في قطاع التأمين الذي يحظى بانتشار واسع على الصعيد العالمي. ويعتبر مصرف البحرين المركزي ضمن البنوك المركزية القليلة التي أصدرت توجيهات تتعلق بوسطاء التأمين عبر المنصات الإلكترونية، الأمر الذي يعزز من مكانة البحرين كمركز رائد للتكنولوجيا المالية "FINTECH" في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وواصل مصرف البحرين المركزي إصداره المنتظم لسندات الخزانة قصيرة الأجل والصكوك منذ بداية العام الجاري. واستمرت أسعار الفائدة في الانخفاض مما أدى بشكل نسبي إلى ارتفاع الطلب على تلك الإصدارات خصوصًا من ناحية المعاملات الإسلامية.

السندات والصكوك قصيرة الأجل التي يصدرها مصرف البحرين المركزي

تاريخ الإصدار	الإصدار	القيمة (مليون دينار بحريني)	الاستحقاق (يوم)	نسبة الفائدة إلى معدل الربح (٪)	متوسط السعر (٪)	زيادة الاكتتاب (٪)
2 Jun 2019	Treasury bill No. 1758	35	182	3.22	98.396	358
5 Jun 2019	Treasury bill No. 1759	70	91	3.18	99.303	109
12 Jun 2019	Treasury bill No. 1760	70	91	3.13	99.216	153
13 Jun 2019	Sukuk al ijarah No. 166	26	182	3.35	-	672
19 Jun 2019	Sukuk al salam No. 218	43	91	3.18	-	390
26 Jun 2019	Treasury bill No. 1761	70	91	3.12	99.216	139
27 Jun 2019	12-month Treasury bill No. 58	100	365	3.26	96.810	233
30 Jun 2019	Treasury bill No. 1762	35	182	3.11	98.451	295
3 Jul 2019	Treasury bill No. 1763	70	91	3.12	99.219	114
10 Jul 2019	Treasury bill No. 1764	70	91	3.09	99.226	155
11 Jul 2019	Sukuk al ijarah No. 167	26	182	3.18	-	507
17 Jul 2019	Sukuk al salam No. 219	43	91	3.09	-	320
24 Jul 2018	Treasury bill No. 1765	70	91	3.05	99.234	164
25 Jul 2019	12-month Treasury bill No. 59	100	365	3.12	96.939	167
31 Jul 2019	Treasury bill No. 1766	70	91	3.08	99.226	103
4 Aug 2019	Treasury bill No. 1767	35	182	2.93	98.540	276
7 Aug 2019	Treasury bill No. 1768	70	91	2.98	99.253	114
8 Aug 2019	Sukuk al ijarah No. 168	26	182	2.95	-	335
14 Aug 2019	Treasury bill No. 1769	70	91	2.95	99.261	165
21 Aug 2019	Sukuk al salam No. 220	43	91	2.90	-	194
28 Aug 2019	Treasury bill No. 1770	70	91	2.90	99.272	110
29 Aug 2019	12-month Treasury bill No. 60	100	365	2.95	97.100	218
1 Sep 2019	Treasury bill No. 1771	35	182	2.85	98.580	243
4 Sep 2018	Treasury bill No. 1772	70	91	2.84	99.288	194
11 Sep 2018	Treasury bill No. 1773	70	91	2.79	99.285	152
12 Sep 2019	Sukuk al ijarah No. 169	26	182	2.85	-	532

المصدر: مصرف البحرين المركزي

سوق العمل

وفقًا للبيانات الصادرة عن الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي للربع الثاني من عام 2019، انخفض إجمالي عدد العاملين المسجلين بنسبة 3.8% بين الربع الثاني من عام 2019 والربع الثاني من العام السابق، عاكسًا بشكل أساسي الانخفاض في عدد العاملين في القطاع العام مع تطبيق برنامج التقاعد الاختياري، حيث انخفض عدد العاملين في القطاع العام بنسبة 8.5% خلال نفس الفترة.

وبالنسبة للمسجلين البحرينيين في القطاع الخاص، فقد ارتفع عددهم بنسبة 1.8% بين الربع الثاني من العام الحالي مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، كما ارتفع متوسط الراتب الشهري بنسبة 4.3%. وكانت فئة الإناث هي الأكبر نموًا، حيث ارتفع عدد المسجلين منهم في القطاع الخاص بنسبة 3.4% وارتفع متوسط راتبهم الشهري بنسبة 6.3%. من جهة أخرى انخفض عدد المسجلين من غير البحرينيين العاملين في القطاع الخاص بنسبة 4.4%، فيما ارتفع متوسط راتبهم الشهري بنسبة 5.6%.

بالرغم من التحديات التي تواجه سوق العمل، إلا ان البرنامج الوطني للتوظيف والذي تم إطلاقه في شهر فبراير من العام 2019 ساهم في خلق العديد من فرص العمل للباحثين. حيث تم توظيف 5,918 بحريني منذ بداية البرنامج.

نسبة التغيير في أعداد المساهمين في الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي (%)

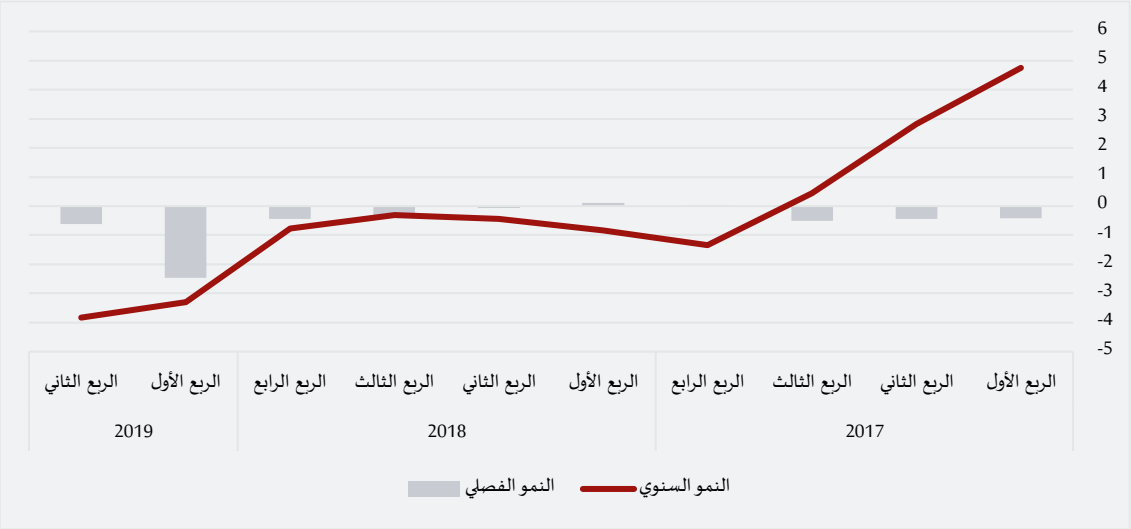

المصدر: الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي

تنافسية مملكة البحرين على المستوى العالمي

حلت مملكة البحرين في الترتيب الرابع خليجيًا و64 عالميًا في **مؤشر تقرير تنافسية وجهات السياحة والسفر للعام 2019** والصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي بإحرازها معدل 3.9 من 7، مسجلة ارتفاع بنسبة 0.4% مقارنة بالتقرير السابق. ويغطي التقرير والذي يصدر كل عامين البيئة التمكينية، والسياسة والظروف التمكينية للسياحة والسفر، بالإضافة إلى البنية التحتية، والموارد الطبيعية والثقافية. وأحرزت المملكة تقدم في عدد من المؤشرات الفرعية ومنها المؤشر الفرعي المتعلق بالأمان والسلامة، إضافة إلى تنافسية الأسعار، ومستوى البنية التحتية خصوصًا تلك المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبيئة الأعمال.

وصنف **تقرير الوافدين "Expat Insider"**، الصادر من مؤسسة InterNations، أحد أكبر الدراسات الاستطلاعية في العالم وأكثرها شمولا لتقييم مستوى عيش العمال الأجانب في الخارج، مملكة البحرين في المرتبة السابعة كأفضل دولة بالنسبة لمستوى العيش للأجانب. كما احتلت المملكة المركز الثاني في المؤشر الفرعي لسهولة الاستقرار.

وفي **مؤشر الابتكار العالمي** الذي ينشره المعهد الأوروبي لإدارة الأعمال "إنسياد" والمنظمة العالمية للملكية الفكرية "وايبو"، حافظت المملكة على تصنيفها السابق في المركز السابع عربيًا فيما تراجعت 6 نقاط عالميًا لتحتل المركز 78. ويركز المؤشر على عمل المؤسسات والبيئة التشريعية، والرأسمال البشري والبحث العلمي، والتعليم والبنية التحتية وتطور بيئة الأعمال والأسواق والمعرفة والتكنولوجيا والإبداع، ويقيس مدى قدرة هذه العوامل على تعزيز الابتكار كمحرك للنمو والازدهار. وتمكنت المملكة من تحسين تصنيفها في المؤشر الفرعي للبيئة التشريعية لترتفع من المرتبة 121 إلى المرتبة 39.

احتلت مملكة البحرين المرتبة 50 عالمياً والمرتبة الأولى بين دول مجلس التعاون الخليجي في **تقرير الحرية الاقتصادية** لعام 2019 الصادر عن معهد فريزر والذي يقيس فعالية إطار السياسات المتبعة من قبل الدول وكيفية دعمها للحرية الاقتصادية. يصنف هذا التقرير 162 دولة اعتماداً على خمسة محاور، حيث أحرزت مملكة البحرين نتائج إيجابية في محور التشريعات، وتحديداً بمؤشر لوائح الأعمال، ومؤشر لوائح سوق الائتمان، ومؤشر سوق العمل.

وفي **تقرير السعادة العالمي** الصادر عن شبكة حلول التنمية المستدامة بالشراكة مع مؤسسة إيرنستو إيلاي بالإضافة لشركاء آخرون الذي يصنف 156 دولة بحسب مدى سعادة مواطنيها. واحتلت مملكة البحرين المرتبة 37 عالمياً والرابعة بين دول مجلس التعاون الخليجي فيما أحرزت نتائج إيجابية في محور الكرم (23 عالمياً) ومحور الحرية (24 عالمياً).

ويصنف **مؤشر تنافسية المواهب العالمي** الذي تصدره إنسياد 125 دولة بحسب قدرتها على جذب المواهب وتنميتها والاحتفاظ بها. وفي أحدث إصدار للتقرير للعام 2019، احتلت مملكة البحرين المرتبة 40 عالمياً والمرتبة الرابعة خليجيًا، فيما ذكر التقرير أن مملكة البحرين على وجه الخصوص تعد أحد أفضل الدول أداء فيما يتعلق بجذب المواهب.

كما احتلت مملكة البحرين المرتبة 51 عالمياً والمرتبة الثالثة بين دول مجلس التعاون الخليجي في **مؤشر الازدهار** 2018 الصادر من قبل معهد ليجاتم. ويصنف المؤشر 149 دولة من خلال قياس الثروة والرفاهية بناء على تسعة محاور. وتحسن أداء مملكة البحرين بمقدار 11 مرتبة عالمياً مقارنة بالعام 2017، كما حققت أداء إيجابي تحت محور الجودة الاقتصادية باحتلالها المرتبة التاسعة (تحسن بواقع 12 مركز)، وكذلك احتلت المرتبة 19 في محور رأس المال الاجتماعي وهو يعد تحسن بواقع 40 مركز مقارنة مع التقرير السابق وذلك على الصعيد العالمي.

مستويات الثقة

أظهرت نتائج المسح بشأن مستوى الثقة في الأعمال التجارية للربع الثاني من عام 2019 والصادرة عن هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية توقعات مستقبلية إيجابية أو محايدة بالنسبة إلى الأوضاع الحالية للاقتصاد. حيث أعرب 40.8% من المشمولين في المسح عن توقعهم بتحسن الأوضاع في الربع الثالث من العام 2019، في حين توقع 49.1% منهم عدم حدوث أي تغيير، و10% منهم توقع تراجع الأوضاع الاقتصادية.

وكانت أكبر القطاعات التي يتوقع نموها خلال الفترة القادمة هي قطاعات التجارة، والعقارات، والبناء. وبشكل عام، كانت الشركات الكبرى الأكثر تفاؤلاً بالإضافة إلى الشركات المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية.

الآراء حول الوضع الحالي للربع الثاني من عام 2019

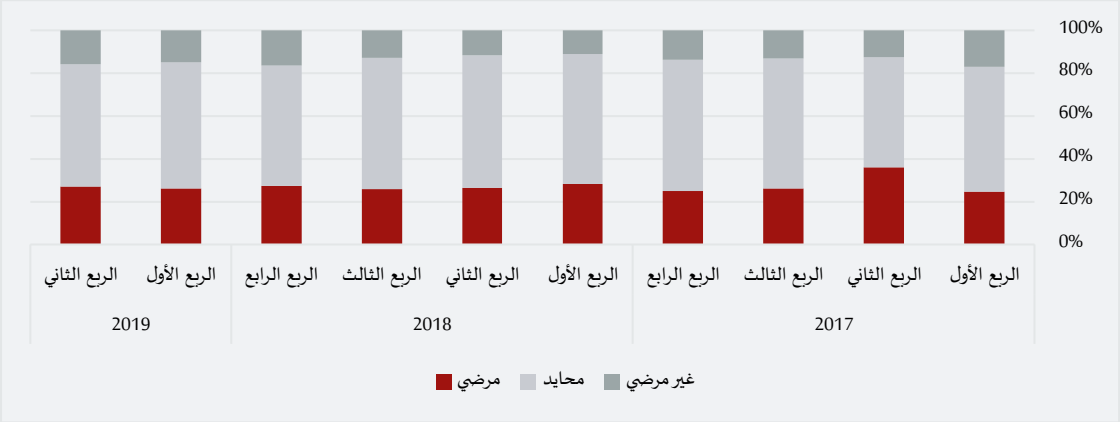

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

الآراء حول التوقعات للربع الثالث من عام 2019

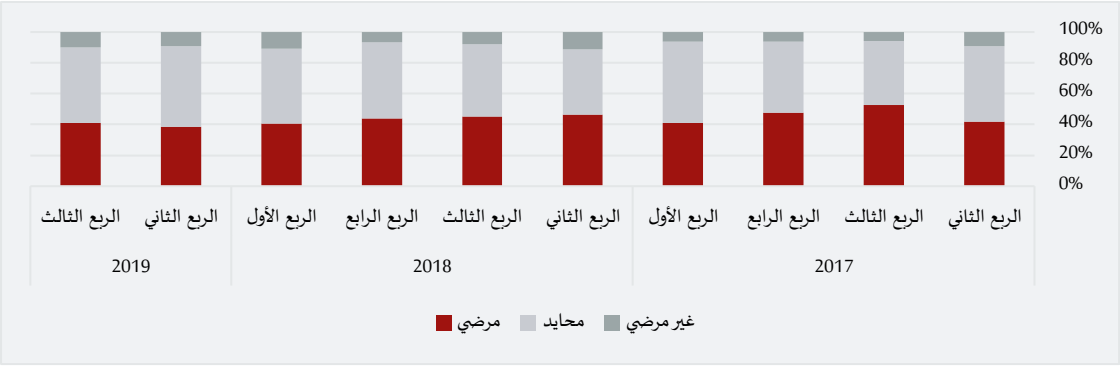

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

وفي المسح الذي تجريه "مجموعة أوكسفورد للأعمال" للمدراء التنفيذيين في مملكة البحرين والذي تم نشره في شهر أغسطس 2019، وصف 75% من المدراء الأوضاع الحالية بأنها إيجابية أو إيجابية جدًا، مقارنة بـ 58.5% في مسح العام الماضي. في حين أفصح 66% من المدراء عن نيتهم في استثمار رؤوس أموال شركاتهم خلال العام المقبل.

حقوق النشر والطبع

حقوق النشر محفوظة لوزارة المالية والاقتصاد الوطني – البحرين- © 2019

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز بدون إذن مسبق من وزارة المالية والاقتصاد الوطني- البحرين- استنساخ أي جزء من هذا المنشور أو نقله بأي شكل من الأشكال أو بأي طريقة، سواءً كان ذلك بصورة إلكترونية أو تصويرية أو غير ذلك من الصور.

للتواصل

وزارة المالية والاقتصاد الوطني

EconomicQuarterly@mofne.gov.bh